I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

إرتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 489 مليار ليرة سنوياً (18.9 في المائة) في كانون الثاني– نيسان 2018 ليصل إلى 3,075 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 2,585 مليار ليرة خلال الفترة ذاتها من العام 2017[2]. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة لموظفي القطاع العام (قانون رقم46)[3]، والتي أدت إلى ارتفاع سنوي في الرواتب والأجور وملحقاتها بنسبة 12.9 في المائة، إضافة إلى زيادة كبيرة بنسبة 145.9 في المائة[4] في تعويضات نهاية الخدمة، وارتفاع بنسبة 16.4 في المائة في معاشات التقاعد.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– نيسان من الأعوام 2016، 2017 و2018

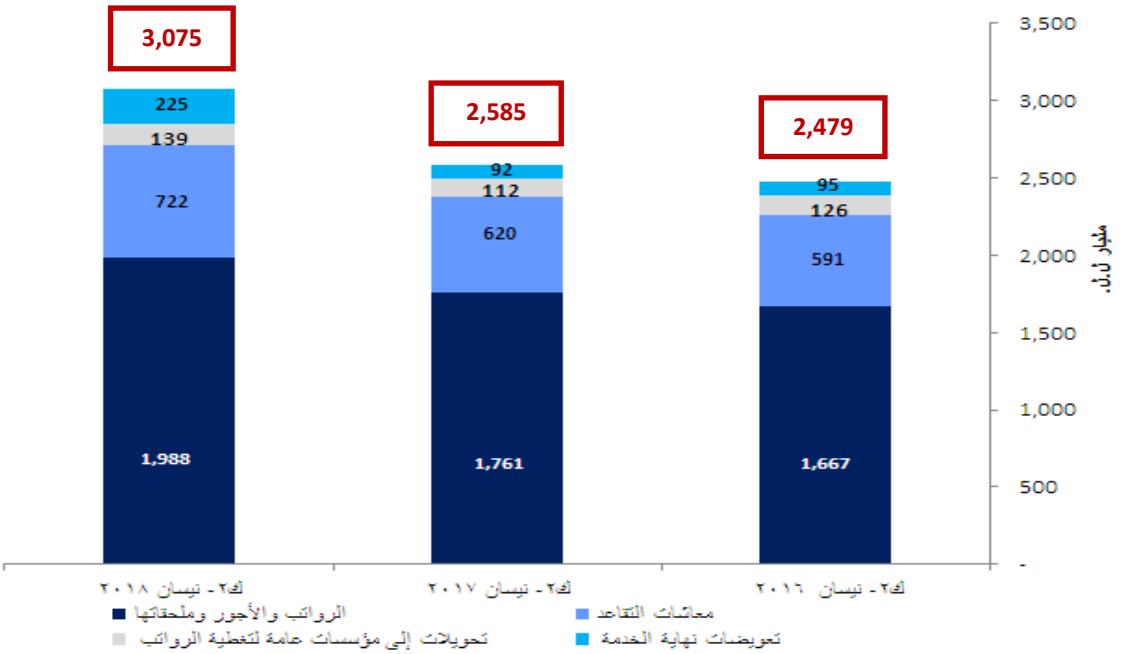

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[5]، حيث سجلت نسبة 67.2 في المائة خلال كانون الثاني– نيسان 2016، لترتفع إلى نسبة 68.1 في المائة خلال كانون الثاني– نيسان 2017 قبل أن تعود وتنخفض إلى نسبة 64.8 في المائة خلال الفترة ذاتها من العام 2018. من ناحية أخرى، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 33.2 في المائة من إجمالي النفقات في كانون الثاني– نيسان 2016، مرتفعةً إلى 37.9 في

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.
[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر نيسان 2018.
[3] صادق مجلس النواب على القانون رقم 46 بتاريخ 18 تموز 2017 ووقّعه رئيس الجمهورية بتاريخ 21 آب 2017.
[4] إن الإرتفاع الكبير في تعويضات نهاية الخدمة يعود بشكل جزئي إلى البدء بتطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة، ما شجع الكثير من موظفي القطاع العام على اللجوء إلى التقاعد المبكر.
[5] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

المائة في كانون الثاني– نيسان 2017[6] لتعود وتتراجع إلى 35.6 في المائة خلال الفترة ذاتها من العام 2018. بالرغم من الارتفاع السنوي الملحوظ في المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال فترة كانون الثاني– نيسان من العام 2018 والذي جاء نتيجة تأثير سلسلة الرتب والرواتب، تراجعت حصتها من إجمالي النفقات نظراً إلى ارتفاع هذه الأخيرة بوتيرة أسرع بلغت نسبتها 26.4 في المائة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني– نيسان 2018:

الرسم البياني 2: مكونات كل من اجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني– نيسان 2018

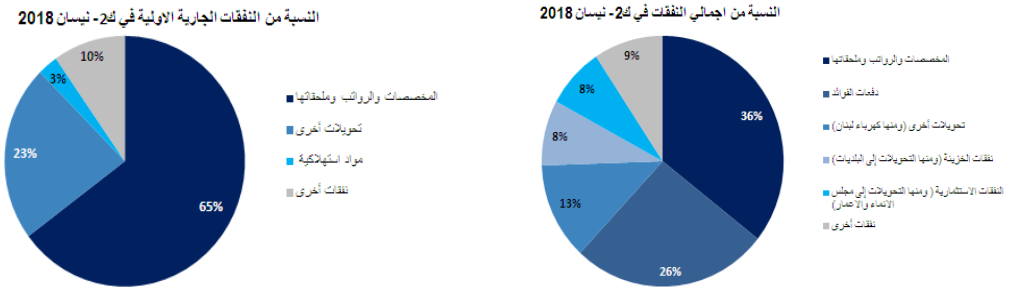

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 227 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 1,988 مليار ليرة خلال كانون الثاني– نيسان 2018. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء هذه الزيادة إلى الإرتفاع بقيمة: (i) 210 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري، (ii) 68 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي، و(iii) 60 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز المدني. وقد قوبل ذلك بشكل جزئي بانخفاض بقيمة 64 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري.

في التفاصيل، يعود الإرتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها العائدة للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى ما يلي: (i) زيادة بقيمة 136 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجيش، (ii) زيادة بقيمة 45 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن الداخلي، إضافة إلى (iii) ارتفاع بقيمة 21 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للأمن العام. في المقابل، شهدت التقديمات الإجتماعية المدفوعة لكافة الأجهزة العسكرية تراجعاً، أبرزها انخفاض بقيمة 25 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن الداخلي وبقيمة 20 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش.

من ناحية المكونات، شكّلت الرواتب الأساسية نسبة 75.7 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– نيسان 2018، تلتها التقديمات الإجتماعية (14.0 في المائة)، والمنافع الوظيفية (3.8 في المائة)، في حين شكلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 6.4 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 38.2 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– نيسان 2017، لتنخفض إلى نسبة 31.6 في المائة خلال الفترة ذاتها من العام 2018[7].

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

---

[6] يعود السبب وراء الإرتفاع الاستثنائي في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي الإنفاق إلى الإنخفاض الملحوظ في قاعدة إجمالي النفقات خلال كانون الثاني- نيسان 2017، والتي تراجعت سنويًا بنسبة 8.6 في المائة، وذلك نتيجة الإنخفاض في مدفوعات الخزينة، بشكل أساسي المدفوعات لصالح البلديات جراء التفاوت في توقيت الدفعات.

[7] نظراً إلى الزيادة السريعة في قاعدة النفقات مع ارتفاع النفقات الأولية بنسبة 36.5 في المائة مقابل نمو بنسبة 12.9 في المائة في الرواتب والأجور وملحقاتها.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– نيسان 2017 وكانون الثاني– نيسان 2018

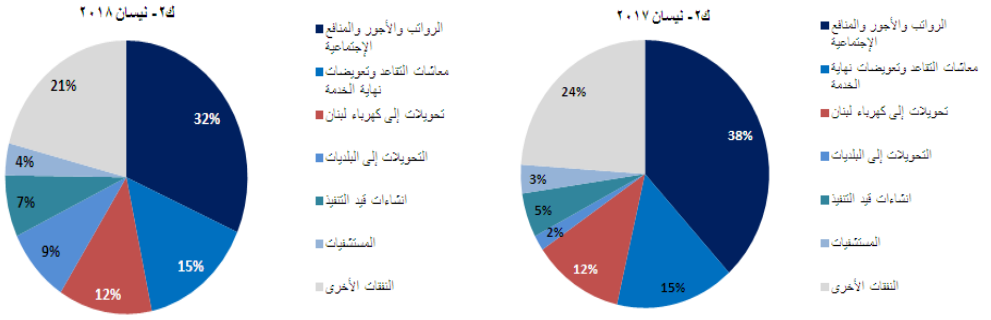

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردبات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– نيسان 2017 وكانون الثاني– نيسان 2018

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018
الجهاز العسكري	**784**	**994**	**30**	**35**	**342**	**279**	**1**	**1**	**1,157**	**1,309**
الجيش	500	636	19	23	182	163	0	0	702	823
قوى الأمن الداخلي	217	262	9	9	127	102	0	0	352	373
قوى الأمن العام	55	76	1	2	24	10	1	1	81	89
قوى أمن الدولة	13	20	1	1	9	4	0	0	22	25
الجهاز التربوي	**266**	**334**	**20**	**22**	**0**	**0**	**8**	**10**	**294**	**366**
الجهاز المدني 1/	**117**	**177**	**22**	**19**	**2**	**0**	**21**	**22**	**161**	**217**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**124**	**80**	**124**	**80**
الجمارك 3/									**21**	**16**
غير مصنف									**3**	**0**
إجمالي الإنفاق	**1,166**	**1,505**	**72**	**76**	**344**	**279**	**154**	**112**	**1,761**	**1,988**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.

(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.

(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.

(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردبات الضرائب).

(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.

(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور الأساسية

سجَّلت الرواتب الأساسية لموظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، ارتفاعاً بلغ 339 مليار ليرة (29.0 في المائة) لتصل إلى 1,505 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة الرواتب الأساسية في جميع الأسلاك نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة.

a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تأتي الزيادة البالغة 26.8 في المائة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري خلال كانون الثاني– نيسان 2018 بشكل رئيسي نتيجة سلسلة الرتب والرواتب الجديدة التي بدأ تطبيقها اعتباراً من آب 2017. إرتفعت رواتب الموظفين الدائمين[8] في كل من الجيش بقيمة 132 مليار ليرة، قوى الأمن الداخلي بقيمة 45 مليار ليرة، قوى الأمن العام بقيمة 16 مليار ليرة وقوى أمن الدولة بقيمة 7 مليار ليرة. علاوةً على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المدفوعات العائدة لتقديمات الملابس إرتفعت بقيمة 5 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان 2018 مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

b.A.II. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور الأساسية لصالح الجهاز التربوي بقيمة 68 مليار ليرة (25.7 في المائة) مقارنة مع العام السابق، لتصل إلى 334 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان من العام 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة في العام 2017، والتي ساهمت في زيادة مدفوعات الرواتب للموظفين الدائمين في كل من التعليم الإبتدائي بقيمة 45 مليار ليرة والتعليم الثانوي بقيمة 20 مليار ليرة، وكذلك في رواتب الموظفين الدائمين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 7 مليار ليرة. في المقابل، إنخفضت رواتب المتعاقدين في التعليم الثانوي بقيمة 6 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

c.A.II. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إرتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بقيمة 60 مليار ليرة (51.5 في المائة) سنوياً لتصل إلى مبلغ 177 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان من العام 2018. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس، مع نسبة 17 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (14 في المائة من المجموع)، ومن ثم وزارة المالية (11 في المائة من المجموع). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت الرواتب الأساسية لموظفي وزارة الصحة العامة الإرتفاع الإسمي الأبرز سنوياً والذي بلغ 11 مليار ليرة[9] خلال كانون الثاني– نيسان 2018، تلتها وزارة المالية مع زيادة بقيمة 9 مليار ليرة.

---

[8] تتضمن مدفوعات الرواتب والأجور في العام 2017 سلفة غلاء المعيشة، والتي كان يتم دفعها في وقت سابق لتاريخ تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة إبتداءً من آب 2017.

[9] تعود هذه الزيادة الملحوظة إلى ارتفاع المدفوعات لصالح المتعاقدين بقيمة 10 مليار ليرة خلال ك2-نيسان 2018 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017. ويرجع السبب إلى حدٍ كبير إلى مدفوعات المتأخرات، وبشكلٍ أساسي مدفوعات المتأخرات للمتعاقدين العائدة للاعوام 1996-1998 ومن 1999/01/01 إلى 2000/02/15 بقيمة 7 مليار ليرة مقارنة مع مبلغ 2 مليار ليرة المدفوع خلال الفترة المقابلة من عام 2017، بالاضافة إلى مدفوعات المتأخرات العائدة للفترة ما بين 2017/08/21 و2017/12/31 بقيمة 2 مليار ليرة، بناءً على القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– نيسان من العامين 2017 و2018

(مليون ليرة)	ك2- نيسان 2017	ك2- نيسان 2018	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2018
وزارة الخارجية والمغتربين	22,372	29,601	17%
وزارة العدل	21,341	25,370	14%
وزارة المالية	10,955	20,039	11%
وزارة الصحة العامة	7,995	18,612	11%
رئاسة مجلس الوزراء	10,024	15,996	9%
مجلس النواب	11,016	14,925	8%
وزارة الاشغال العامة والنقل	6,501	9,276	5%
وزارة الزراعة	4,979	8,555	5%
وزارة الداخلية والبلديات	3,412	5,706	3%
وزارة الدفاع الوطني	3,605	5,089	3%
اخرى	14,310	23,378	13%
المجموع	**116,511**	**176,546**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 65 مليار ليرة (18.9 في المائة) ليسجل 279 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان 2018. يعود هذا الإنخفاض بشكل أساسي إلى تراجع بقيمة 25 مليار ليرة في التقديمات المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي، تلاه انخفاض بقيمة 20 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية لعناصر الجيش، والتي بلغت 163 مليار ليرة خلال كانون الثاني– نيسان 2018. شهدت أيضاً التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الأمن العام تراجعًا بقيمة 14 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

بصورة أدق، إنخفضت التقديمات لصالح قوى أمن الداخلي خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2018 بشكل أساسي نتيجة الإنخفاض الكبير بقيمة 54 مليار ليرة في منح التعليم، وقد قابلها بشكل جزئي إرتفاع بقيمة 24 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء.

بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت التقديمات الإجتماعية للجيش بقيمة 20 مليار ليرة (10.8 في المائة) خلال الفترة المذكورة، وذلك نتيجة تراجع منح التعليم بقيمة 103 مليار ليرة، وقد قابلها جزئيًا إرتفاع بقيمة 67 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء و10 مليار ليرة في مدفوعات المرض والأمومة خلال كانون الثاني– نيسان 2018.

علاوةً على ذلك، إنخفضت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن العام بشكل ملحوظ بقيمة 14 مليار ليرة (58.1 في المائة) خلال الفترة المذكورة، وذلك نتيجة الإنخفاض في منح التعليم بقيمة 14 مليار ليرة خلال كانون الثاني– نيسان 2018.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

تراجعت قيمة إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة على أساس سنوي حيث بلغ مجموعها 80 مليار ليرة خلال كانون الثاني – نيسان 2018 مقارنةً مع 124 مليار ليرة خلال كانون الثاني – نيسان 2017.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 961 1 956000 مقسّم: 1731- 1729
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE